مواطنون يتجمعون للحصول على طعام من مطبخ خيري في خان يونس. «أ.ف.ب»

الملتقى السنوي التضامني في جنيف يجدد الدعم الدولي لحقوق عمال فلسطين

جنيف-وفا- عقدت منظمة العمل العربية، بالتعاون والتنسيق مع البعثة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف، الملتقى السنوي التضامني مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وذلك على هامش أعمال الدورة الـ114 لمؤتمر العمل الدولي، بمشاركة دبلوماسية ورسمية ونقابية واسعة، وحضور ممثلين عن الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال والمنظمات الإقليمية والدولية.

وشهد الملتقى مشاركة عدد من الوزراء والسفراء ورؤساء المنظمات العمالية وأصحاب الأعمال وممثلي الوفود العربية، إلى جانب ممثلين عن دول إفريقية وآسيوية وأوروبية، تأكيدا لاستمرار الدعم الدولي لحقوق شعبنا الفلسطيني وعماله.

وافتتح الملتقى المدير العام لمنظمة العمل العربية فايز علي المطيري، مشيدا بالحضور الواسع الذي يعكس حجم التضامن مع القضية الفلسطينية، مؤكدا حرص المنظمة على تنظيم هذا الملتقى سنويا دعما لشعبنا الفلسطيني في نضاله من أجل نيل حقوقه المشروعة.

ودعا إلى تعزيز الجهود الدولية لدعم العمال الفلسطينيين والمشاركة في المبادرات والبرامج الهادفة إلى دعم استراتيجيات التشغيل والحماية الاجتماعية في فلسطين.

من جانبه، أكد المدير العام لمنظمة العمل الدولية جيلبرت ف. هونغبو التزام المنظمة بمواصلة دعم العمال الفلسطينيين وتعزيز العمل اللائق والحماية الاجتماعية، مشيرا إلى أهمية الحوار والتعاون الدولي لمعالجة التحديات الإنسانية والاقتصادية التي تواجه شعبنا الفلسطيني.

بدورها، أشادت وزيرة العمل إيناس العطاري بالعمل العربي المشترك لمساندة العمال الفلسطينيين وحماية حقوقهم، واستعرضت واقع قطاع العمل في فلسطين في ظل التحديات الناجمة عن حرب الإبادة الجماعية والتضييقات التي يفرضها الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني.

وأشارت إلى الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز فرص التشغيل والحماية الاجتماعية، داعية المجتمع الدولي إلى مضاعفة الدعم للعمال الفلسطينيين ومؤسسات العمل الوطنية.

واستعرض سفير دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف إبراهيم خريشي آخر التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة، مشيدا بالمواقف العربية والدولية الداعمة للحقوق الفلسطينية.

وأشار إلى أن سلطات الاحتلال تواصل سياسات التضييق على المواطنين من خلال التدمير الممنهج والقصف للمنشآت المدنية في قطاع غزة، والتهجير القسري للسكان، وفرض مئات الحواجز والبوابات العسكرية في الضفة الغربية، بما يحد من حركة العمال ووصولهم إلى أماكن عملهم ومصادر رزقهم، ويحرمهم من أبسط حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

وفي كلمته، شدد وزير العمل المصري، رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية حسن رداد على أن القضية الفلسطينية ستظل في صدارة أولويات العمل العربي المشترك، مؤكدا استمرار الدعم العربي للعمال الفلسطينيين في مختلف المحافل الدولية.

كما عبر ممثل كولومبيا السفير غوستافو غايون عن دعم بلاده للحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف لشعبنا الفلسطيني، مؤكدا ضرورة احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والعمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم.

من جهتها، أشارت رئيسة فريق العمال، ممثلة عمال العالم كاتلين باشيير، إلى الانتهاكات التي يواجهها العمال الفلسطينيون وفقدان مصادر دخلهم نتيجة الارتفاع الحاد في معدلات البطالة، التي تجاوزت 85٪ في قطاع غزة بفعل الحصار وشح المساعدات. وتطرقت إلى ما يتعرض له قطاع العمل من تدمير في قطاع غزة والضفة الغربية، وفقدان أكثر من ربع مليون عامل لوظائفهم، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة، مطالبة بتعزيز الدعم المقدم للعمال الفلسطينيين من خلال منظمة العمل الدولية وبرامجها المختلفة.

وأكد المشاركون في ختام الملتقى أهمية استمرار التضامن العربي والدولي مع عمال وشعب فلسطين، ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز صمودهم وضمان حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وفقا لمبادئ العدالة وحقوق الإنسان والقانون الدولي.

استطلاعان: قائمة مشتركة تضعف معسكر الائتلاف وآيزنكوت يتفوق على نتنياهو

رام الله- الحياة الجديدة- أظهر استطلاع للرأي العام نشرته هيئة البث الإسرائيلية ("كان 11") مساء أمس الخميس، تراجع حزب الليكود بثلاثة مقاعد مقارنة بالاستطلاع السابق، فيما ارتفع تمثيل حزب "يَشار" بمقعد واحد. ومع ذلك، بقيت قوة معسكر الائتلاف الحاكم دون تغيير، بعدما تجاوز حزب "الصهيونية الدينية" نسبة الحسم للمرة الأولى.

كما بين الاستطلاع، أن خوض الأحزاب العربية الانتخابات ضمن قائمة مشتركة سيضعف معسكر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في حين أن تحالفا بين نفتالي بينيت وغادي آيزنكوت سيعزز المعسكر الداعم لنتنياهو. وأشار الاستطلاع أيضا إلى أن 60 ٪ من المشاركين في الاستطلاع يخشون المساس بنزاهة الانتخابات المقبلة.

ووفقا لموقع "عرب 48"، أظهر استطلاع آخر عرضته القناة 12 الإسرائيلية، أن حزب آيزنكوت زاد من قوته بحصوله على 19 مقعدا، مقلصا الفارق مع حزب بينيت ولبيد إلى مقعدين فقط. وتبين من معطى آخر تفوق آيزنكوت (38 ٪) على نتنياهو (35 ٪) من حيث الأكثر ملاءمة لرئاسة الحكومة.

وجاء توزيع المقاعد حسب استطلاع القناة 12، على النحو التالي: الليكود (23 مقعدا)، "بياحد" (21 مقعدا)، "يَشار" (19 مقعدا)، "الديمقراطيون" (10 مقاعد)، "شاس" (9 مقاعد)، "يسرائيل بيتينو (9 مقاعد)، "عوتسما يهوديت" (8 مقاعد)، "يهدوت هتوراة" (7 مقاعد)، الجبهة والعربية للتغيير (5 مقاعد)، القائمة الموحدة (5 مقاعد)، "الصهيونية الدينية" (4 مقاعد).

وفي ما يلي الأحزاب مع عدد المقاعد حسب استطلاع "كان 11": الليكود: 24 مقعدا، "بياحد": 23 مقعدا، "يَشار": 17 مقعدا، "عوتسما يهوديت": 10 مقاعد، "الديمقراطيون": 9 مقاعد، "يسرائيل بيتينو": 8 مقاعد، "شاس": 8 مقاعد، "يهدوت هتوراة": 7 مقاعد، الجبهة والعربية للتغيير: 6 مقاعد، "الصهيونية الدينية": 4 مقاعد، والقائمة الموحدة: 4 مقاعد. أما الأحزاب التي لا تتجاوز نسبة الحسم فهي: "كاحول لافان": 2.3 ٪، وحزب "جنود الاحتياط": 2.1 ٪ .

وفي هذا السيناريو يحصل معسكر نتنياهو على 53 مقعدا، مقابل 57 مقعدا للأحزاب المعارضة له، و10 مقاعد للأحزاب العربية، ما يعني أن أيا من المعسكرين لا يملك أغلبية 61 مقعدا اللازمة لتشكيل الحكومة.

سيناريو تحالف بينيت وآيزنكوت وقائمة مشتركة عربية

وفحص الاستطلاع أيضا إمكانية خوض بينيت وآيزنكوت الانتخابات في قائمة واحدة، وفي هذه الحالة تصبح قائمتها الأكبر في الكنيست بـ38 مقعدا، كما في الاستطلاع السابق.

ورغم تراجع الليكود في هذا السيناريو، فإن تجاوز حزب سموتريتش نسبة الحسم يرفع قوة معسكر الائتلاف إلى 54 مقعدا.

أما إذا خاضت الأحزاب العربية الأربعة (التجمع والجبهة والعربية للتغيير والموحدة) الانتخابات ضمن قائمة مشتركة، فستحصل على 13 مقعدا، ما يؤدي إلى تراجع معسكر نتنياهو إلى 52 مقعدا.

٪60 يخشون المساس بنزاهة الانتخابات

وأظهر الاستطلاع أن 60 ٪ من المشاركين يخشون المساس بنزاهة الانتخابات المقبلة، مقابل 28 ٪ لا يشاركون هذا القلق. وحتى بين ناخبي أحزاب الائتلاف، قال 41 ٪ إنهم يخشون حدوث ذلك.

كما عارض 45 ٪ من المستطلعة آراؤهم تعيين محامي عائلة نتنياهو ميخائيل رابيو مراقبا للدولة.

وأفاد ٪45 من المشاركين بأن تصريحات وزراء وأعضاء كنيست من الحكومة ضد الجهاز القضائي شجعت أعمالا مثل اقتحام منزل القاضي نوعام سولبرغ والتسبب بأضرار فيه. كذلك رأى 52 ٪ من المشاركين أنه ينبغي للجيش الإسرائيلي مواصلة البقاء في جنوب لبنان في المرحلة الحالية.

يشار إلى أن الاستطلاع أجري أمس الخميس بواسطة معهد "كانتار"، وشمل 551 رجلا وامرأة ممن تزيد أعمارهم على 18 عاما، بما في ذلك مشاركون من المجتمع العربي، وبلغ هامش الخطأ 4.2± ٪.

ماذا يعني حصر سلاح الفصائل الموالية لإيران بيد الدولة العراقية؟

بغداد- أ.ف.ب- أعلن فصيلان عراقيان هذا الأسبوع تسليم إدارة ألويتهما المسلحة ضمن هيئة الحشد الشعبي للدولة، في انعكاس لضغوط تمارسها واشنطن على بغداد لضبط سلاح المجموعات المقربة من طهران.

ورحب المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا والعراق توم براك بخطوة "ستسهم في بناء النظام"، وبمبادرة رئيس الوزراء علي الزيدي الذي تعهد منذ تسلمه منصبه الشهر الماضي حصر السلاح بيد الدولة.

ويأتي ذلك في ظل اكتساب واشنطن نقاطا سياسية واقتصادية في العراق، مقابل تراجع نفوذ طهران الإقليمي منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة في الاسبع من اكتوبر/ تشرين الأول 2023، ثم الحرب الإسرائيلية الأولى ضد إيران في 2025، ثم الحرب الثانية التي بدأتها الولايات المتحدة وإسرائيل في شباط/فبراير وطالت تداعياتها العراق.

ويؤكد "الإطار التنسيقي" المؤلف من أحزاب شيعية مقربة من طهران ولدى بعضها أجنحة مسلحة تصنفها واشنطن "إرهابية"، تأييده "حصر السلاح بيد الدولة وفك الارتباط بين هيئة الحشد الشعبي وكافة الأطر السياسية والحزبية والاجتماعية".

وتشكل الحشد في 2014 من مجموعات مسلحة لمحاربة تنظيم "داعش"، وأصبح لاحقا جزءا من المؤسسة العسكرية. لكنه يضم كذلك ألوية تابعة لفصائل حليفة لطهران تتحرك بشكل مستقل.

ما هي أبرز فصائل الحشد؟

تدعو واشنطن الى نزع سلاح فصائل عراقية تنتمي إلى "محور المقاومة" بقيادة طهران والمناهض للولايات المتحدة وإسرائيل.

وتثير هذه المسألة تباينات داخل العراق، بين من يرفض البحث فيها تحت الضغط الأميركي، ومن يبدي مرونة.

ومن أبرز المجموعات التي أعلنت "فك ارتباط" ألويتها بالحشد و"حصر السلاح بيد الدولة"، عصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي.

ويتزعم العصائب قيس الخزعلي الخاضع لعقوبات أميركية، وهو أحد قادة الإطار، صاحب أكبر كتلة في البرلمان. وتعزز نفوذها السياسي مع فوزها في الانتخابات النيابية الأخيرة بـ27 مقعدا.

ولوحظ ابتعادها تدريجيا عن ايران، فلم تشارك مثلا في الحرب الأخيرة، حسب مصادر مقربة من الفصائل.

إلا أن المجموعات الأكثر نفوذا وقربا من طهران تؤكد تمسكها بسلاحها، وعلى رأسها "كتائب حزب اللّه وحركة النجباء وكتائب سيد الشهداء"، وقد قضى العشرات من قياديها ومقاتليها بضربات أميركية في السنوات الأخيرة.

وأعربت "كتائب حزب اللّه" عن استعدادها لشراء سلاح المجموعات التي تقرر تسليمه للدولة.

ويعد أمين عام "كتائب سيد الشهداء" أبو آلاء الولائي أحد قادة الإطار التنسيقي.

وخلال الحرب الأخيرة، أكدت "حركة النجباء وفرة الخزين الاستراتيجي للصواريخ والمسيرات في إيران خصوصا ومحور المقاومة عموما واستمرار" الإنتاج. وبعيدا عن ألوية الفصائل الموالية لإيران، أعلن زعيم التيار الشيعي الوطني مقتدى الصدر التحاق فصيل "سرايا السلام" المسلح التابع له، بالدولة.

ما هي آلية حصر السلاح بيد الدولة؟

أفاد مسؤول أمني عراقي وكالة فرانس برس بأن آلية حصر السلاح بيد الدولة "لا تزال غير واضحة".

وأعلنت "العصائب" أنها ستشكل لجنة تعمل على أن يصبح "الأفراد والأسلحة والآليات والمعدات والوسائل اللوجستية كافة" على ارتباط مباشر بالزيدي.

كذلك، قالت "كتائب الإمام علي" إنها ستشكل لجنة "لمتابعة عملية الجرد والتسليم والنقل تحت إشراف" الزيدي وأخرى "لمتابعة شؤون الأفراد والمنتسبين وإعادة دمجهم ضمن مؤسسات الدولة".

عمليا، يعني ذلك أن "كل القرارات المتعلقة بألويتهما بالحشد الشعبي"، ستصبح في يد الزيدي "من الناحية الإدارية"، وفق مصدر مقرب من الفصائل. ويقول محلل الشؤون العراقية تامر بدوي "لكي تثبت هذه المبادرة جديتها، يجب أن يكون هناك تدقيق تشرف عليه الحكومة والجهات الفاعلة غير الحكومية"، وإلا ستبقى "جزءا من مشاكل هيكلية أوسع تؤثر على قطاع الأمن في العراق".

ويؤكد مصدر ثان مقرب من الفصائل أن "العصائب تعتبر حاليا العمل السياسي والتواجد في الحكومة أهم من القتال. لذلك تريد أن تعطي تطمينات للولايات المتحدة".

وتجري حاليا مفاوضات حول تسع حقائب لا تزال شاغرة في حكومة الزيدي من أصل 23، أبرزهما الداخلية والدفاع.

في المقابل، تؤكد الفصائل المتمسكة بسلاحها رفض البحث فيه ما دام هناك وجود لقوات أجنبية في شمال العراق، في إطار التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن لمحاربة المسلحين الذي تنتهي مهمته في أيلول/سبتمبر.

ماذا يعني ذلك في العلاقة مع واشنطن وطهران؟

لطالما سعى العراق للموازنة في علاقته بين واشنطن وطهران اللتين تتمتعان، منذ ما بعد الغزو الأميركي الذي أطاح نظام صدام حسين في 2003، بنفوذ سياسي واقتصادي وأمني فيه.

وعلى خلفية هجمات بعض الفصائل على مصالح أميركية خلال الحرب الأخيرة، علقت واشنطن المدفوعات النقدية لعائدات النفط العراقي التي كانت تتولاها بموجب اتفاقية تعود إلى ما بعد الغزو الأميركي، إضافة إلى المساعدات الأمنية.

وقال مسؤول أميركي الشهر الماضي إن واشنطن تتطلع إلى "إجراءات ملموسة" من الزيدي لإبعاد الفصائل عن مؤسسات الدولة، قبل استئناف المساعدات.

في المقابل، يتطلع الزيدي، وهو أساسا رجل أعمال وشخصية مصرفية، إلى "استثمارات ومشاريع خدمية من شركات أميركية"، وفق مصدر مقرب من الإطار.

ويقول قيادي في "العصائب" لفرانس برس إن واشنطن تريد أن تسلم الفصائل "المسيرات والصواريخ البالستية خصوصا" نظرا "لقدرتها على الوصول إلى حليفتها إسرائيل"، مضيفا أن العصائب "تؤيد حصر السلاح بما يحقق أمن الدولة، وليس بما يحقق أمن إسرائيل". ويرى بدوي أن الولايات المتحدة "تريد أن ترى نتائج"، متسائلا إن كانت تريدها "حقيقية أم شكلية".

وتسعى إيران في رأيه "إلى أن يكسب حلفاؤها أكبر قدر ممكن من الوقت"، و"لن تسمح بأن ينزع سلاح حلفائها المحليين بالقوة". علما أن ذلك "لا يبدو خيارا تدرسه حاليا الحكومة العراقية".